(V)

هواجس ما بعد الثورة:
بعض تحديات وآفاق تدبير المطالب والبدائل

ما يزال المد الثوري متأججا الحضور والاستمرار في غير ما قطر عربي، وربما قد يمتد إلى بلدان أخرى عربية لم يطلها بعد. وعلى الرغم من ذلك فإن عددا غير يسير من الساسة والمحللين والمهتمين محليا ودوليا. بهذا الوضع العربي المستجد قد أصبح يتحدث الآن باهتمام كبير عما سمي بـ «**هواجس ما بعد الثورة**»، سواء بالنسبة للبلدان التي أنجزت مرحلة هامة من مطالب ثورتها فأسقطت رأس النظام، كما حصل مثلا في تونس ومصر وليبيا، أو بالنسبة حتى للبلدان التي ما يزال أتون الانتفاض مستعرا فيها حتى الآن. وذلك مثل اليمن وسوريا... مع اختلاف الشروط والسياقات.

إلا أن عبارة «**ما بعد**» لا تعني دائما، في الخطاب السياسي والفكري السائد حاليا، مرحلة ما بعد إسقاط النظام، وإنما تدل، بشكل عام، على تحديات ومخاوف وآفاق ما بعد هدوء العاصفة تلقائيا أو إنهائها بكيفيات ما، سواء أسقط النظام وتم تحطيم أسسه المادية والسياسية، أو أسقط معنويا فانهارت هيمنته الرمزية وتآكلت، بفعل هذا الحراك الثوري العارم، مقومات «**شرعيته**» السياسية والتاريخية

والثقافية، حتى ولو كانت، كما هي أحوال نظمنا، «**شرعية واهية معطوبة**»[1].

ولعل من أهم ما يبرز هذا الحرص على تحديد طبيعة مرحلة الـ «**ما بعد**» هو التوجس المتزايد - انطلاقا مما يجري في تونس ومصر بالذات - من إمكانية الالتفاف على أهداف ومطالب الثورة، والسطو عليها من طرف فلول النظام القديم، وتحويلها إلى جهة خدمة مصالح وتوجهات قوى «**الثورة المضادة**»، وإفساح المجال لـ «**سُرّاق الثورات**» للاستفادة غير المستحقة واللامشروعة من ريعها وإمكاناتها ومنافعها... وهكذا تتبدد أهداف الثورة ومطالبها وانتصاراتها الحقيقية وتحرف عن مسارها السليم. وذلك على حساب أكلافها المادية والمعنوية وتضحياتها الجسيمة في الجهود والأرواح والعتاد... فيصدق على ذلك ما تؤكده القولة التاريخية المأثورة: «**إن الثورة يصنعها الفضلاء ويجني ثمارها الأذكياء**» من أولادها الذين قد تأكلهم أو يأكل بعضهم البعض![2].

وهنا تبرز مسألتان أساسيتان بشأن الإجابة على سؤال: **ما العمل؟** تتعلق **المسألة الأولى** بإشكالية تدبير مسارات تحقيق مطالب الثورة وصيانة مكاسبها وأهدافها ورهاناتها...، أما **الثانية** فترتبط بإشكالية البدائل السياسية والاجتماعية المنشودة، أي بطبيعة النظام السياسي والمشروع المجتمعي الذي يراد بناؤه مستقبلا تحقيقا لغايات الثورة ورهاناتها الكبرى.

لا نريد، في هذه المساهمة، إدّعاء تقديم حلول جاهزة أو برنامج عمل متكامل، وإنما أقصى ما نطمح إليه هو تقديم **بعض المداخل الأساسية الأولية للتفكير والحوار** بصدد ما سلف ذكره. ونجمل ذلك بتركيز فيما يلي:

أولا: بالنسبة لآفاق تدبير عقلاني هادف لمطالب الثورة في أفق تحقيق المصالح الوطنية والقومية العليا، يبدو مفيدا تدعيم الدعوة إلى التفكير في القضايا المحورية الآتية:

1. يتضح، من قراءة أولية لمحتوى خطاب الشعارات والمطالب التي يرفعها المحتجّون في مجتمعاتنا العربية، أنها - بغضّ النظر عن مطالبتها بإسقاط النظام أم لا - تتمحور، في مجملها، حول مطالب **الحرية، والعدالة الاجتماعية، والمساواة، ودمقرطة المجتمع، وتنميته، واحترام حقوق الإنسان**... وذلك عبر التصدي للاستبداد والتسلط والفساد بكل رموزها وأشكالها المادية والمعنوية... وانتهاج إصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي شامل يحارب الفقر والهشاشة الاجتماعية للفئات المتدنية، ويحقق **التنمية البشرية والاجتماعية والحضارية الشاملة**...[3].

إنها، إذن، مطالب عفوية مشروعة وواضحة في عمومها، ولكنها، في تقديرنا، ما تزال في حاجة إلى المزيد من الإبانة والتدقيق. وخاصة في غمار تفاعلات هذا الحراك الثوري العربي، الذي انضمت فيه، إلى جانب الشرائح الشبابية، ألوان متعددة من الطيف الفكري والسياسي والمدني... من حركات إسلامية وأحزاب ليبرالية ويسارية ونقابات وجمعيات وهيئات ومكونات اجتماعية متباينة الخلفيات والمشارب والتوجهات والقيم ورؤى الواقع... وهي، وإن بدت متوافقة حول الأهداف والمطالب الكبرى للشعارات التي يرفعها المحتجون، فإنها، ونظرا للحيثية الآنفة، تفرض على الطليعة الشبابية الثورية بالذات ضرورة **التحديد الدقيق لمرجعياتها الفلسفية والسياسية والاجتماعية**، ولطبيعة وحدود وسقوف **مطالبها**، وأيضا **لأنماط البدائل** التي

تقترحها لإنجاز التغيير الثوري وتحقيق البناء الديمقراطي في المجتمع. كما أن على كل هذه القوى الثائرة أن تميز بما يكفي من الوعي ومن الوضوح النظري والمنهجي العملي بين الافتراضي والواقعي، والمطلوب والممكن المتاح، وبين شروط تحقيق الفعل الثوري وعوائقه الذاتية والموضوعية وتحدياته الداخلية والخارجية في سياقات سوسيوتاريخية محددة في الزمان والمكان... كما أن عليها أن تدرك أيضا أن جذرية المطالب لا تعني دائما ثوريتها ومصداقيتها بل قد يحصل العكس، كما أن إسقاط رؤوس الأنظمة أو حتى الأنظمة برمتها قد لا يؤدي، بالضرورة وفي جميع الأحوال، إلى تحقيق مطلق و«**نقي**» لكل مكاسب وغايات الثورة، بل قد يزجّ بالمجتمع المعني في متاهات مجاهيل غير معروفة ولا محسوبة النتائج والعواقب...، وأن **الإصلاح العقلاني التدرجي الموجه بمشروع مجتمعي متكامل المرجعيات والمكونات والتوافقات المنهجة**... يمكنه أن يفضي إلى مآلات إيجابية منتجة رافدة للتحويل الاجتماعي التنموي الحداثي وللبناء الديمقراطي، وبالتالي المساهمة، ولو ضمن حدود معينة معقولة ومقبولة، في الاستجابة لأهداف الثورة ومطالبها. لذا فإن المراجعة النقدية المسؤولة لهذه القضايا كلها تعد مطلبا فكريا ملحا ومنعطفا حاسما ومحكا تاريخيا لمهام الثائرين كما الباحثين والساسة والمثقفين... وذلك من أجل إنتاج فكر جديد يساهم، **بوعي متعدد الأبعاد**، في توجيه الفعل الثوري وعقلنة وترشيد مساراته ورهاناته المتعددة... وإن كان هذا الفعل قد يبدو، أحيانا، كما لو أنه يندّ، بعفويته وتلقائيته وعنفوانه، عن كل كبح أو تحنيط أو أي تخطيط قسري ضاغط وضابط...[4].

2. من أَوْكد المهام المطروحة على بعض هذه الحركات الاحتجاجية، بعد أن تجاوزت مرحلة انطلاقتها العفوية نسبيا، أن تجتهد في الانتقال بنفسها من وضعية «**الحشود: Les foules**»، والتي تلعب فيها عوامل المحاكاة والتحمس والتماهي والاندفاع... دورا هاما في الجذب والتحشيد وخلق حالة جماعية فريدة من الإحساس والتأثر والفعل... إلى وضعية أكثر تنظما لعناصر شتاتها ومكوناتها المتباينة، أي إلى ائتلاف أو ائتلافات أو هيأة أو هيئات مدنية، كما أصبحنا نشاهد ذلك بالفعل. وذلك حتى تتبلور **الهوية الفكرية والسياسية والاجتماعية** لهذه الحركة/الحركات، ودون إلغاء انفتاحها على شتى ما تتسم به من تعدد واختلاف وتنوع في مكوناتها الأساسية، وبكل مرجعياتها ورهاناتها المتباينة، سياسية كانت أو دينية أو فكرية أو اجتماعية...

إن أبرز معالم هذه **الهوية الحركية** لا يعد، في تقديرنا، مجرد مطلب فكري أو استراتيجي لبناء التنظيم وتوجيه المسار، وإنما يعتبر معبرا لها لتنتقل من مواقع الاحتجاج والثورة إلى مواقع الاقتراح والمساهمة في تقديم البدائل والخطط والحلول... فتكون بذلك شريكا إيجابيا منتجا وفاعلا في استصدار وصنع وتصريف القرار على صُعد ومستويات مختلفة[5].

3. يدفعنا كل هذا إلى التأكيد – ونحن نتحدث هنا عن تدبير مطالب الحراك الثوري – على ضرورة إيجاد الظروف الملائمة، سياسيا وثقافيا واجتماعيا...، للانخراط في «**حوار وطني شمولي**»، يساهم فيه كل الفرقاء السياسيين والاجتماعيين المعنيين بمن فيهم، بكل إلحاح، «**شباب الثورة**». وذلك في إطار «**شراكة وطنية مُجَمّعَة**»، وبعيدا عن أفكار وآليات الإقصاء والاستبعاد لأي مكون اجتماعي

يمتلك جدارة الانتماء إلى هذه الشراكة المطلوبة. ولعل من أهم مستلزمات هذه الشراكة هو أن تعتمد في عملها على تشكيل هيئات أو مجالس وطنية توافقية مختصة أو معنية. وذلك لبلورة تصورات وأرضيات ومشاريع وتوجهات وآليات تفكير وعمل وحوار... مما يُنتظر منه أن يفضي إلى النتائج والمآلات التالية[6]:

أ. **إصلاح دستوري معقلن** يستهدف تعديل أو وضع دستور جديد يشكل «**تعاقدا**» ناظما لعلاقة الدولة بالمجتمع المعني، ومرجعية قانونية وسياسية وسوسيوحضارية موجهة لآليات اشتغال هذه العلاقة. علما بأن أي دستور، مهما بلغ من الدقة والحداثة والشمولية، يظل دوما مفتوحا على كل متطلبات المراجعة النقدية والتجديد والتعديل والتطوير، بل وحتى الإلغاء والتجاوز والاستبدال...

ب. يتم الاستناد على ذلك في إقامة **دولة مؤسسات حديثة**، تنتقل بالمجتمع والدولة معا في بلداننا من أوضاع الفوضى والاختلال وتضارب المهام والوظائف واللاعقلانية في التصور والتخطيط والتدبير... إلى مستوى دولة «**الحكامة الرشيدة الجيدة**»، التي يفترض فيها أن تكون دعامة مفصلية لتحقيق أهداف التنمية والتحديث ورفد المشروع المجتمعي الديمقراطي المنشود...

ج. أن يضمن هذا الإصلاح الدستوري **فصلا ممنهجا بين السلطات**، وتجسيرا عقلانيا لما يفترض أن يكون بينها من علاقات وتبادلات، ومن تداول سلمي وقانوني لهذه السلط. وذلك في إطار دولة مؤسسات لا تتم فيها «**شخصنة**» السلطة أو تقديسها أو أسطرتها، وإنما ترتقي بها إلى مستوى المسؤولية الاجتماعية والسياسية الهادفة.

د. يُتوخى من هذا الإصلاح أيضا أن يساهم في بناء **دولة المواطنة والعدالة الاجتماعية والحق والقانون**... وأن يتم تحصينها بمحاربة شمولية للفساد بكل أشكاله وتبعاته الاقتصادية والقيمية والسوسيوثقافية، واعتماد ما يستوجبه ذلك من آليات المحاسبة الوطنية والتدقيق والمراقبة والمتابعة القانونية والعقاب... دون أن يعني ذلك – ولاسيما في مثل هذه الظرفيات الانتقالية في مجتمعاتنا – ترك اللجوء إلى ما هو ممكن ومتاح ومعقول من الأساليب المتوافق عليها لـ «**المصالحة الوطنية**» وجبر الضرر. وذلك لطي بعض صفحات ملف الفساد وماضيه المعتم عموما، وللحفاظ بذلك على المصالح الوطنية العليا.

هـ. المعالجة المخططة للعديد من مشكلات وتمظهرات «**المسألة الاجتماعية**»، كما أسلفنا، وبكل ما تحيل إليه من فقر وبطالة وتهميش ورداءة متنامية في خدمات التعليم والتطبيب والإسكان، وفي الأداء الوظيفي للكثير من المؤسسات والأجهزة والمرافق الاجتماعية المرتبطة بالحاجات اليومية للمواطنين وبحقوقهم في الأمن الاجتماعي وضمانات العيش الإنساني الكريم...[7].

و. ويبدو أن إصلاحا اجتماعيا شموليا على كافة المسارات، **موجها لتنمية بشرية وسوسيواقتصادية وثقافية وسياسية شمولية** هو الكفيل برفع الكثير من التحديات الآنفة. وهنا نود التأكيد على ما نعتقد أنه مطلب أساسي حاسم. ويتعلق الأمر بجعل **إصلاح نظم التربية والتعليم والتكوين في مجتمعاتنا «نواة محورية صلبة» لهذا المشروع الإصلاحي الشمولي المطلوب**. ذلك أنه عبر التعليم والتكوين نتمكن من نشر

المعرفة وكل القيم والاتجاهات الحضارية والثقافية المنتجة، المساهمة في إعداد وتكوين «**المواطن/الإنسان/الفرد**»، ومن ثم المجتمع بشكل عام، وتأهيله لنيل استحقاقات الانتماء إلى لحظته التاريخية والإفادة من مقوماتها والفعل فيها إيجابيا. ولا ريب - كما تعلمنا دروس التاريخ - في أن الإنسان، بما هو «**دعامة مفصلية للرأسمال البشري الاجتماعي**» كأنفس رأسمال، هو أُسّ القوى الاجتماعية التي توكل إليها مهام إنجاز التغيير والتجديد والتحديث، وبالتالي الثورة، كما أنه، بخبرته ووعيه وممارسته التاريخية، قادر أيضا على أن يكون ضمانة حامية لمكتسبات الثورة واستمرارية تثميرها في الزمان والمكان[8].

ويعزز صدقية هذا الطرح ما يصدر عن المنظمات والهيئات المختصة حول التعليم في مجتمعاتنا. ذلك ما يؤكده تقرير اليونيسكو مؤخرا: «**التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع**»، والموسوم بـ «**الأزمة الخفية**»، الذي يعتبر تدهور أحوال التربية والتكوين في بلداننا من بين أهم عوامل هذا الحراك الثوري العربي الجديد[9].

ثانيا: أما فيما يتعلق بـ «البدائل» المطروحة على مستقبل الثورة، فإنه من الأجدى تسجيل الملاحظات المنهجية الأولية الآتية:

1. يقصد **بالبديل** في هذا المساق ما سيؤول إليه هذا المد الانتفاضي، وبالتحديد ما يُراد للنظام السياسي والاجتماعي أن يكون عليه بعد ذلك، مثل: طبيعة الحكم، وشكل الدولة، والسلطة، وبنية وتوجه الاقتصاد، وأسس ومقومات وشروط ومتطلبات إعادة بناء مكونات ومؤسسات النظام المنهار، وكذلك مُستلزمات تجديد الحياة الحزبية والسياسية والثقافية، والمرجعيات الفكرية

والإيديولوجية الموجهة لآليات اشتغال وتبادل مكونات النسق الاجتماعي برمته ولرؤيته للذات والآخر والعالم بشكل أعم وأشمل...

2. تعلمنا التجارب التاريخية للأمم والشعوب والدول أن البديل الذي يسعى الأفراد والجماعات إلى تحقيقه في فضاء سوسيومكاني وزماني محدد - ووفق الغايات أو المطامح أو **النماذج التصورية: Prototypes** التي تتشكل له في الذهنية العامة ضمن مناخ ثوري أو تحولي أو منعطف تاريخي ما - لا يولد مكتملا دفعة واحدة، كما لا يمكن نقله كما هو من التصور إلى الفعل ومن النظرية إلى الواقع العيني الملموس. بل **إن كل بديل سياسي أو اجتماعي عام هو، في عمقه، مشروع مفتوح** على سيرورات وإمكانات وآفاق متداخلة ومركبة من التطور والتجدد والتغير، واستدخال عناصر وإقصاء أخرى... وذلك في إطار ديناميكيات لا تنتهي من جدل النظرية والممارسة، والجزئي والكلي، والخصوصي والكوني، وعوامل ومحددات وشروط سوسيوحضارية ذاتية وموضوعية متعددة...[10].

3. يُستفاد من نفس التجارب التاريخية أيضا أن «**صورة البديل**» السياسي والاجتماعي المنشود غالبا ما تكون في غمار الثورة أو الانتفاض موضوع توافق كبير بين مجمل فرقاء الثورة. وذلك في مجابهة «**التناقض الأساسي**» المتمثل في ما أوْمَنْ قامت الثورة ضده. إلا أنه، بعد إنجاز مهمة حل أو تجاوز هذا التناقض الكبير، عادة ما تبرز «**تناقضات ثانوية**» لها دورها وحجمها وتأثيرها، بدون شك، إما في إعادة رسم صورة البديل المتوخى، أو في وضع خريطة آليات وممكنات وحدود تنزيله متنفذا على أرض الواقع. الأمر

الذي تحسم فيه، كما أسلفنا، جملة من الصراعات الفكرية والسياسية والاجتماعية، ومن موازين القوى والرؤى والمصالح والتموقعات والتحالفات... ومن تنابذ القيم والمبادئ والمرجعيات والمراهنات والاشتراطات المادية والرمزية التي تحدد طبيعتها وقوتها ظروف الزمان والمكان...[11].

4. في هذا الإطار، يمكن أن نستخلص، ولو من قراءة أولية لما يمكن وسمه بـ «أدبيات ربيع الثورة العربي»، أن من بين أبرز وأهم البدائل السوسيوسياسية المفترضة لمرحلة ما بعد الثورة، والتي كانت بكل تأكيد مطروحة قبلها أيضا، يمكن أن نركز على بعض البدائل/النماذج التالية، وذلك باعتبارها أكثر تداولا وحضورا في الخطاب الآنف كما في ساحات الصراع السياسي الدائر في فضاءات عربية مختلفة:

أ. **البديل الإسلامي**، الذي تحمله وتروج له - بكل أنماطه ونماذجه المتعددة - جماعات ما يُدعى بـ «**الإسلام السياسي**» في مجتمعنا. ويؤسس الجدل الفكري والسياسي حول هذا النموذج في الحكم المنشود ما أصبحت تحتله جل أحزاب وهيئات ومكونات هذا الحقل، قديمها وجديدها، من مواقع هامة في مفاصل النسيج المجتمعي العام. وذلك نظرا لمرجعيتها المتفاعلة إيجابيا مع الذهنية المعتقدية السائدة والوجدان الجماعي العام مما ما يزال له وزنه وثقله في مجمل مجتمعات العالم العربي والإسلامي. ونظرا أيضا لامتلاك بعض الحركات والأحزاب ذات التوجه الإسلامي لنوع من الاقتدار على امتلاك آليات وإمكانات للتحرك والاشتغال ناجعة ومؤثرة في مجالات التحشيد والجذب والاستقطاب...

رغم ما يمكن أن يفتحه ذلك من نقاش فكري وسياسي هام حول مدى معقولية ومشروعية آليات الاشتغال هذه، فضلا عن طبيعة سلامة ومصداقية **الاستثمار السياسي للمعتقد الديني في معترك الممارسة الاجتماعية**، كميدان لتجاذب وتضارب المصالح، وبالتالي انتفاء القداسة عن العمل السياسي، ليس فقط بالنسبة للأحزاب والهيئات السياسية، بل وحتى بالنسبة للدولة ذاتها أيضا. وذلك في طبيعة مقاصدها وأشكال توظيفاتها للدين في السياسة كما في المجتمع معا[12].

هذا مع ضرورة التنويه هنا بما كان للقوى الإسلامية – أو على الأقل لجمل أهمها – من دور بارز وحضور مؤثر في جل آنات ومكونات هذه الانتفاضة الاحتجاجية العربية الكبرى. دون أن ينفي ذلك، لا عنها ولا عن غيرها، الكثير من ضروب التخندق والتموقع والمناورة كجل القوى السياسية الأخرى. غير أن ذلك قد نزع عن بعضها ما كانت توسم به عادة من طرف بعض الأجهزة العربية الرسمية من سلبية أو عُنف أو تطرف. وذلك إما ترهيبا أو ترغيبا للداخل أو الخارج، ووفق خطاطات وأجندات وظروف ومصالح وسياقات ذاتية أو موضوعية مختلفة...[13].

ب. **البديل الليبرالي**: وذلك بالمفهوم الموسع لمصطلح الليبرالية، سواء في علاقتها بالرأسمالية التقليدية أو بالنيوليبرالية الجديدة. وغير خاف أنه – منذ سقوط الاتحاد السوفياتي السابق وانتهاء الحرب الباردة بين الكتلتين الرأسمالية والاشتراكية وسقوط جدار برلين...– برز **نظام كوني جديد موسوم بهيمنة العولمة الزاحفة** لاقتصاد وثقافة السوق وتحطيم الحدود والحواجز

الجغرافية والسياسية والحضارية والمعرفية والتواصلية والإعلامية والقيمة... في إطار عوالم متحررة مفتوحة على علاقات وتبادلات مادية ورمزية متعددة... وقد أفضى هذا التطور، كما هو معروف، إلى تراجع دور «**الدولة الوطنية**» وسيطرة اقتصاد كوني أُريد له، من طرف القوى الليبرالية العالمية الجديدة، أن يغدو كونيا ناظما للعالم برُمته: « **L'Economie Monde**». وذلك على الرغم مما أدى إليه من مصاعب وأزمات مالية واقتصادية واجتماعية طالت العالم كله وما تزال[14].

في ظل هذا المناخ العالمي الجديد انتعشت دعوات «**تجديد الرأسمالية أو الليبرالية لذاتها**» ولآليات اشتغالها مُعززة في ذلك بصعود وتائر اقتصاد أمريكي مُعولم عابر للأوطان والقارات... وهكذا برز **النموذج الليبرالي** – ولنستحضر هنا بعض القوى السياسية والفكرية والاجتماعية في هذا الزمن الثوري العربي الراهن – كنموذج ملائم لتنمية اجتماعية مستقلة ولمسارات تأسيس اقتصاد حر قائم على «**ثقافة المبادرة والشراكة وجودة الإنتاجية والحكامة الرشيدة والمحاسبة الوطنية والتدقيق...**»، وكل ما من شأنه – كما يعتقد البعض عندنا وعبر العالم – أن يدعم مشاريع العقلنة والتخطيط المنفتح وأساليب التقييم للعمل والإنجاز... وأن يرفد بالتالي مشاريع التحديث والتنمية والبناء الديمقراطي في المجتمع المعني[15].

وهكذا امتلك هذا النموذج الليبرالي سحره وجاذبيته، فأمسى «**إطار إرشاديا موجها: Paradigme**» على مستوى النظرية

والممارسة، كما انتقلت ثقافته وقيمه الآنفة من مجالات الإنتاج والاقتصاد وتدبير وإدارة المرافق والمؤسسات والمجالات الاجتماعية العامة إلى سياسات ومشاريع ومناهج التربية والتعليم والتكوين، والتوجيه المدرسي والمهني والجامعي، والبحث العلمي وإدماج الشباب وإعداد المواطن وتأهيل المجتمع لنيل جدارة الانتماء إلى استحقاقات اللحظة الحضارية الراهنة وكسب رهاناتها ورفع تحدياتها المختلفة[16].

إلا أن هذا التوجه، إذا كان قد حقق في مجتمعاتنا العربية كما في غيرها بعض مكاسب التطوير والتحديث والإصلاح، ولو ضمن محدوديات معينة متباينة من مجتمع إلى آخر، فإنه قد أدى، بشكل أو بآخر ولعوامل سوسيوثقافية داخلية وخارجية متداخلة، إلى تفاقم العديد من مظاهر وممارسات وقيم الفساد المالي والاجتماعي العام، وإلى بعض **النمو الشكلي لا إلى تنمية اجتماعية متوازنة ومتكاملة وعادلة** في توزيع الخيرات والفوائد والقيم والمواقع السياسية والاجتماعية... مما كرّس، لا تلك الليبرالية التي يروج لها خطاب الديمقراطية والتحديث في بلداننا، بل «**ليبرالية جديدة متوحشة**» كاسحة لا تبقى ولا تدر. وهو واقع يطرح على النموذج الليبرالي المزعوم أو المنتظر لقيادة ما بعد الثورات العربية الكثير من الأسئلة الدالة المعبرة[17].

ج. **البديل الاشتراكي**: وهو النموذج العام الذي تطرحه مختلف القوى الاشتراكية ومكونات اليسار الجديد... كبديل ملائم لمرحلة ما بعد الثورات العربية. ومن أهم مبررات اعتماد هذه القوى لطرح هذا النموذج البديل ما يلي:

- إن الاشتراكية، إذا كانت قد انهارت **كتجارب سوسيوسياسية** لأسباب وشروط معقدة متعددة، فإنها لم تسقط **كنظرية أو كمنهج في التفكير والممارسة**. وبالتالي فإنها، على المستوى **الإبستمولوجي والسيوسيولوجي**، ما تزال حاضرة ومؤثرة، وصالحة للتداول والاستثمار على صعد فكرية وسياسية واجتماعية متعددة...
- إن الليبرالية المهيمنة حاليا، بحكم هيمنة النموذج الأمريكي المعولم قد أكدت الممارسة التاريخية – في مجتمعاتنا الثالثية كما في غيرها – «**لا اجتماعيتها**». ذلك أنها لم تساهم إلا بشكل جد محدود في حل بعض معضلات «**المسألة الاجتماعية**» بل فاقمت الكثير من أزماتها ضمن «**تنمية معطوبة**» أفكت الطبقة الوسطى والفئات الاجتماعية المتدنية وعمقت مشكلاتها ومعاناتها وفروقاتها السوسيوقيمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية العديدة...[18].
- إن جل الشباب العربي المتعلم الذي كان وراء هذه الثورات العربية الهادرة قد عاش، وما يزال، العواقب الوخيمة لليبرالية المتوحشة المعولمة من بطالة وفقر وتهميش واستبعاد اجتماعي مما طالت آثاره السلبية شرائح وفئات اجتماعية مختلفة. ولذا فإن هؤلاء الشباب وغيرهم من المقصيّين والمكدّحين... هم أقرب، في أوضاعهم ونمط تفكيرهم وعيشهم وثقافتهم السياسية والاجتماعية، وسواء كانوا مسيّسين أم لا، إلى تبني النموذج الاشتراكي في مفهومه العام. وذلك لما يُفترض أن يوفره للمجتمع من عدالة اجتماعية، وشروط سوسيواقتصادية وسياسية محاربة للفقر والاستغلال الطبقي والاستئثار غير

المنصف بجُلّ الثروات والمواقع والأدوار والسلط وأشكال الهيمنة المادية والرمزية في المجتمع.

ولهذا يرى البعض، من منظّرين وساسة، أن «**تقاليد الاشتراكية لا تزال على قيد الحياة، وتزداد قوة. هناك جيل جديد من المناضلين العرب يكبرون في ظل الأزمة الرأسمالية. إنهم يتعلمون بسرعة في مسار الصراع. إن ما يبحثون عنه هو الأفكار الماركسية (...)، وسوف تتطور الحركة الثورية وتنضج وسترفع نفسها إلى مستوى المهام التي يطلبها التاريخ (...)، الثورة العربية ستنتصر كثورة اشتراكية أو أنها لن تنتصر على الإطلاق**»[19].

لقد كانت هذه بعض أهم **البدائل** التي طرحت للتبني في مرحلة ما بعد ثورات الربيع العربي، سواء في المجتمعات التي بلغت فيها هذه الثورات مديات متقدمة نسبيا – مثل مصر وتونس وليبيا – أو تلك التي ما يزال فيها حراك هذه الثورات متواصلا بدون الرُسوّ على مآل معين. ونحن إذ نعرض هذه النماذج/البدائل هنا فإننا لا ندعو أبدا إلى اعتماد أي منها، وإنما عرضناها فقط على سبيل تقديم بعض الأمثلة لتصورات مفترضة أو متوقعة لمرحلة ما بعد الثورة. ذلك أن صناع هذه الانتفاضات العربية الكبرى هم ومختلف القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة المعنية بهذه المسألة من سيُحدّدون طبيعة البدائل المنشودة لهذه المرحلة، والتي يمكن أن تتباين تبعا لتباينات أوضاع وخصوصيات المجتمعات العربية رغم ما بينها، كما هو معروف، من ترابطات ثقافية وسوسيوسياسية وحضارية وقواسم مشتركة عديدة.

غير أنه من المفيد أن نذكّر هنا بأن اللحظة الحضارية الكونية الراهنة التي يندلع فيها أوار هذا الربيع العربي الهادر، والتي تتسم – كما أسلفنا – بنهاية تلك النماذج والمرجعيات الكبرى الموجهة للفكر

وللنظم الاجتماعية السياسية، كالاشتراكية والرأسمالية التقليدية، لا تدعو إلى **التبني الاتباعي الأورثوذوكسي والخطي** لأي من النماذج السالفة الذكر.

ولعل الاتجاه نحو التفكير في **نموذج بديل تكاملي** مركب توافقي يمتح من كل الأطر المرجعية الآنفة هو الذي سوف يُمسي أكثر استقطابا للنظر والاهتمام. وذلك في إطار «**شراكة وطنية**» بين كل أطياف ومؤسسات ومكونات وفرقاء الحقل السياسي والثقافي والاجتماعي العام، في كل سياق مجتمعي خاص ومحدد في الزمان والمكان... وذلك ضمن «**واقعية سياسية**» واعية بتحديات الحاضر والمستقبل[20].

إن أي جواب على سؤال: ما هو مآل/مآلات ثورات هذا الربيع العربي المشتعلة الآن؟ سوف يبقى نسبيا، وربما قاصرا أيضا على استباق الأحداث المتسارعة، **وسيظل سيرورة بناء وتأسيس**، تحسم في بلورة معالمها ونتائجها ومترتباتها طبيعة الإرادات التي ستفرزها صراعات موازين القوى والتوجهات الفكرية والسياسية، وأساليب تدبيرها وإدارتها لهواجس ومطالب وآمال مرحلة ما بعد الثورة. وتلك مسألة على قدر كبير من العمق والحساسية والتعقيد وتداخل عوامل ومحددات داخلية وخارجية متعددة...

هوامش وإحالات بيبليوغرافية (V)

(1) د. خميس حزم والي: إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية (...)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (سلسلة أطروحات الدكتوراه – 44)، 2003.

(2) انظر حول هواجس ما بعد الثورة مجمل الدراسات والملفات التي أوردناها آنفا حول ثورات الربيع العربي. وللتذكير فإن هذه الهواجس تتجاذبها سيناريوهات متوقعة متناقضة: فهناك مثلا السيناريو المتفائل، والسيناريو المتشائم، ثم السيناريو المتحفظ الحذر والمتخوف من مستقبل هذه الثورات نظرا لكون العديد من أبعادها ومعالمها وآفاقها ما يزال لم يتضح بعد في مجمل توجهاته وملامحه الكبرى.

(3) لقد قمنا بالفعل بتحليل متن أولي تم اختياره من شعارات (حركة شباب 20 فبراير بالمغرب)، وخاصة في تظاهراتها الأولى بمدينة الرباط. وقد كانت الاستخلاصات التي أوردناها هنا مستنتجة من «**تحليل تيماتيكي لمضمون المتن**» الآنف. لذا وجب التذكير. غير أن التحليل المعمق لهذا «**المتن: Corpus**»، يحتاج، في تقديرنا، إلى دراسات متكاملة معمقة وأكثر توسعا وشمولية وتمثيلية أيضا لمضامين هذه الشعارات موضوع القراءة والتحليل.

(4) ما يحصل بين شباب الثورة في كل من تونس ومصر في مرحلة إعادة البناء هذه من صراعات واختلافات في الرؤى السياسية والأفكار ووجهات النظر... يُبرز بجلاء هذه المسألة. ارجع، بهذا الشأن للاستئناس، إلى:
- علاء الأسواني: هل أنتم حقا مع الثورة؟ جريدة «**المساء**» المغربية، بتاريخ: 2011/07/28.
- علاء الأسواني: كيف تقضي على الثورة في ست خطوات؟ جريدة «**أخبار اليوم**» المغربية، بتاريخ: 2011/08/10.
- عبد الفتاح ماضي: مخاطر أمام الانتقال الديمقراطي المصري، جريدة «**الصباح**» المغربية، بتاريخ: 2011/09/02.

(5) هناك تخوفات كثيرة يبديها الكثير من الكتاب والساسة والملاحظين إزاء عدم وضوح هوية ومرجعيات الفئات الشبابية والاجتماعية القائدة للثورة. انظر، إضافة إلى الهامش السابق:
- فهمي هويدي: مرحلة الحيرة والالتباس، جريدة «**المساء**» المغربية، بتاريخ: 2011/07/29.
- محمد سبيلا: عوائق الانتقال العربي نحو الديمقراطية والحداثة، جريدة «**أخبار اليوم**» المغربية، بتاريخ: 2011/08/09.

- أليستر بيرت: ندعم الربيع العربي... ولا نعرف إلى أين سيتجه، حوار من إعداد محمد جميح، جريدة «**الشرق الأوسط**»، بتاريخ: 2011/09/03.

(6) نؤكد هنا على أن العديد من القضايا التي تضمنتها مراجع الهامشين السابقين ما يزل يشكل عوائق هامة أمام تبلور «**إرادة سياسية**» حقيقية عقلانية ومسؤولة عن اجتراح فرص حوار وطني واسع، وقائم على شراكة وطنية لتدبير ديمقراطي لمرحلة ما بعد الثورة أو الانتفاض. غير أن تفاعلات الأحداث الجارية الآن تبرز بالملموس أن هناك مصاعب عديدة ما تزل تقف حجر عثرة أمام تحقق مثل هذه الإرادة المنشودة، وبما هي من أكبر التحديات التي تطرحها المرحلة.

(7) يمكن أن نشير بالمناسبة هنا إلى التجربة المغربية في هذا المجال، حيث ثم – عبر سيرورة معينة لها ما لها وما عليها– إنجاز تعديل دستوري مهم واعتماده عبر استفتاء وطني عام. انظر نص هذا الدستور:

- المملكة المغربية، الجريدة الرسمية – النشرة العامة، السنة المائة، عدد 5952 مكرر، 14 رجب 1432 (17 يونيو 2011)، ص ص (2938–2968).

غير أن المسألة الدستورية ما تزل في الوطن العربي تُثير العديد من المصاعب والإشكالات. ارجع بهذا الصدد، إلى:

- مجموعة باحثين: الدستور في الوطن العربي: عوامل الثبات وأسس التغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سلسلة (كتب المستقبل العربي – 47)، الطبعة الأولى، 2006.

(8) وانظر للتوسع:

- مصطفى محسن: الخطاب الإصلاحي التروي (...)، مرجع سابق الذكر.

(9) ارجع إلى دراسة هامة حول هذا التقرير في:

- كيفين واتكينز: أزمة التعليم في العالم العربي سبب من أسباب الثورة، جريدة «**الأحداث المغربية**»، بتاريخ: 2011/07/29.

(10) كل الأعمال الفكرية التأسيسية التي أوردناها سابقا حول الثورة: (حنة أرندت/إريك هوبزباوم، وسوروكين، وتورين...إلخ) تؤكد على هذا المنظور الديناميي والتاريخي والنسبي لتحقق أهداف ومطالب الثورة في المجتمع والتاريخ.

- Cf. Yvon Bourdet: L'Extraordinaire et l'impossible, In: collectif: Sociologie et révolution, op. cit., pp. (183-206).

(11) عد بشان هذه المسألة إلى مراجع الهامشين السابقين السابقين (5–6).

(12) انظر حول الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة،

مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سلسلة (كتب المستقبل العربي – 14)، الطبعة الثانية، 2001.

- مجموعة باحثين: الإسلاميون والمسألة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سلسلة (كتب المستقبل العربي – 26)، الطبعة الثانية، 2004.
- Cf. A. Laroui: Islamisme, Modernisme, Libéralisme, Ed. Centre Culturel Arab, Casablanca-Beirut, 1997.

(13) عن الإسلاميين في معترك الثورة، عُد إلى:

- مجموعة كتاب: الإسلام السياسي والثورة (ملف)، مجلة «**أدب ونقد**»، القاهرة، عدد 311 يوليوز 2011، ص ص (8–44).
- جيل كيبيل: ربيع عربي أم خريف إسلاموي؟ جريدة «**المساء**»، المغربية، بتاريخ: 1–2/ شتنبر 2011.
- عبد العالي حامي الدين: عقدة الحوار بين اليسار والإسلاميين، ج. «**أخبار اليوم**» المغربية، بتاريخ: 2011/09/13.
- Cf. Olivier Roy: Révolution poste-islamiste, le monde, 12/02/2011.

(14) إضافة إلى المراجع المقدمة سابقا حول العولمة وآثارها:

- د. جلال أمين: العولمة والتنمية العربية: من حملة نابليون إلى جولة الأورغواي، 1798–1998، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2001.
- فتح الله ولعلو: نحن والأزمة الاقتصادية العالمية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء–بيروت، الطبعة الأولى، 2009.

(15) ارجع حول هذه القضايا إلى بعض المراجع المفيدة، ومنها:

- جان زيغلر: سادة العالم الجدد: العولمة – النهابون – المرتزقة – الفجر، ترجمة د. محمد زكريا إسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2004.
- هانس – بيتر مارتين/هارالدشومان: فخّ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة د. عدنان عباس علي، سلسلة «**عالم المعرفة**»، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 238، أكتوبر/تشرين الأول 1998، ص ص (181–151).
- نورينا هيرتس: السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، ترجمة صدقي خطاب، سلسلة «**عالم المعرفة**»، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 336، فبراير 2007، ص ص (195–

.(244

- Cf. G. Robin: Un monde sans maître, ordre et désordre entre les nations, Ed. Odile Jacob, Paris, 1995.

(16)نفس مراجع الهامشين السابقين (76-77).

(17)نفس المراجع المذكورة في ذات الهامشين أيضا.

(18)مجموعة مؤلفين: العولمة والنظام الدولي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2004.

(19)آلان وودز، فريد ويستون: الثورة المصرية 25 يناير (مترجم)، مطبوعات الكتابة الأخرى، القاهرة، الطبعة الأولى، مارس 2011، ص 37.

(20)د. إبراهيم أبراش: الثورات العربية... في عالم متغير (...)، مرجع سابق الذكر، ص ص (156-173).

- مجموعة باحثين: ربيع العرب؟ مجلة «**شؤون الأوسط**»، بيروت، عدد 138، ربيع 2011، ص ص (123-149).
- حامد قويسي (تحرير): التحولات والثورات الشعبية في العالم العربي: الدلالات الواقعية والآفاق المستقبلية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2011.